الحَلَبِي لا يَفْهَمُ كَلامَ (المُحَدِّثِين)!....

فَكَيْفَ يَسْتَدِلُ بِهِ إِذَنْ؟!

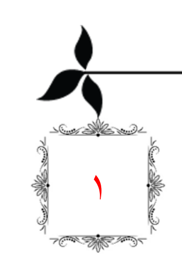
كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين







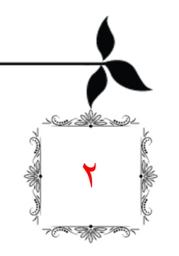
الحَلَبِي لا يَفْهَمُ كَلامَ (الْمُحَدِّثِين)!.... فَكَيْفَ يَسْتَدِلُ بِهِ إِذَنْ؟!

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ من عقوبة الله عزَّ وجلَّ لمن لا يعمل بعلمه ويتبع هواه ويؤثر دنياه على آخرته أن يُرفع منه هذا العلم حتى يصل به الحال إلى أردى درجات الغواية وأدنى مستويات الفهم، قال تعالى: ((وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِيَ آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ. وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ...)).

قال العلامة السعدي رحمه الله في تفسير هذه الآية: ((قوله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم: "وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا" أي: علمناه كتاب الله، فصار العالم الكبير والحبر النحرير، "فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ" أي: انسلخ من الاتصاف الحقيقي بالعلم بآيات الله، فإنَّ العلم بذلك يصيِّر صاحبه متصفاً بمكارم الأخلاق ومحاسن الأعمال، ويرقى إلى أعلى الدرجات وأرفع المقامات، فترك هذا كتابَ الله وراء ظهره، ونبذ الأخلاقَ التي يأمر بها الكتابُ، وخلعها كما يخلع اللباس، فلما انسلخ منها أتبعه الشيطان، أي: تسلَّط عليه حين خرج من الحصن الحصين، وصار إلى أسفل سافلين، فأزَّه إلى المعاصي أزاً، "فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ"، بعد أن كان من الراشدين المرشدين.





وهذا لأنَّ الله تعالى خذله ووكله إلى نفسه، فلهذا قال تعالى: "وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا"، بأن نوفِّقه للعمل بها، فيرتفع في الدنيا والآخرة، فيتحصَّن من أعدائه.

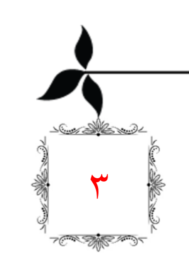
"وَلَكِنَّهُ" فعل ما يقتضي الخذلان، فَأَخْلَدَ إِلَى الأرْضِ، أي: إلى الشهوات السفلية، والمقاصد الدنيوية، "وَاتَّبَعَ هَوَاهُ" وترك طاعة مولاه، "فَمَثَلُهُ" في شدة حرصه على الدنيا وانقطاع قلبه إليها، "كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَثْ" أي: لا يزال لاهثاً في كل حال، وهذا لا يزال حريصاً، حرصاً قاطعاً قلبه، لا يسد فاقته شيء من الدنيا.

"ذَلِكَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا" بعد أن ساقها الله إليهم، فلم ينقادوا لها، بل كذبوا بها وردوها، لهوانهم على الله، واتباعهم لأهوائهم بغير هدى من الله.

"فَاقْصُصِ الْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ" في ضرب الأمثال، وفي العبر والآيات، فإذا تفكروا علموا، وإذا علموا عملوا.

"سَاءَ مَثَلا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ" أي: ساء وقبح، مثل من كذب بآيات اللهّ، وظلم نفسه بأنواع المعاصي، فإنَّ مثلهم مثل السوء.





وهذا الذي آتاه الله آياته:

- يحتمل: أنَّ المراد به شخص معين، قد كان منه ما ذكره الله، فقصَّ الله قصته تنبيهاً للعباد.

- ويحتمل: أنَّ المراد بذلك أنه اسم جنس، وأنه شامل لكل من آتاه الله آياته فانسلخ منها.

وفي هذه الآيات: الترغيب في العمل بالعلم، وأنَّ ذلك رفعة من الله لصاحبه، وعصمة من الشيطان. والترهيب من عدم العمل به، وأنه نزول إلى أسفل سافلين، وتسليط للشيطان عليه، وفيه أنَّ اتباع الهوى وإخلاد العبد إلى الشهوات يكون سبباً للخذلان)) انتهى كلام السعدي رحمه الله.

قلتُ:

فلينظر القارئ المنصف إلى أي مستويات الخذلان بلغها الحلبي؛ وذلك بما كسبت يداه وإيثاره الدنيا على أُخراه.

كتب الحلبي مقالاً بعنوان [عَوْدٌ-للمرة السبعين!-إلى مسألَتَيْ (خبر الثقة)، و(حكم الثقة)-عند مُتْقِني المحدّثين-!]، وعلى عادته إنما هي كليمات تتضمن تحميل (المنقول من كلام العالم) ما لا يحتمل ووضعه في غير موضعه!، مع التعالي والتعالم في نظرته إلى نفسه، والسخرية والانتقاص في نظرته إلى الآخرين.

أراد الحلبي في مقاله هذا أن يثبت التفريق المبتدَع الذي لم يُسبق إليه؛ وذلك في تأصيله: أنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال -رواة كانوا أو مبتدعة- ينقسم إلى قسمين: أخبار وأحكام!، فأخبارهم يجب قبولها، وأما أحكامهم فلا يجب قبولها!!، بدعوى التفريق في الإيجاب والإلزام بين (خبر الثقة) وبين (حكم الثقة)، وقد زعم في مقاله هذا: أنَّ هذا التأصيل من البديهيات!، وأنَّ هذا التفريق من العلم اليقيني!، وإذا كان كذلك كان من المفترض أن تدل عليه النصوص المستفيضة والإجماع الظاهر والآثار السلفية الكثيرة والنقول العلمية الواضحة، وهو ليس كذلك، بل هو من المحدثات!، ولهذا يحاول الحلبي بين الحين والآخر أن يتلقط (كلمة) -ولا أقول: نقلاً أو كلاماً!- من هنا أو هناك من كلام عالم من العلماء ليؤيد دعواه هذه ويستدل لها.

وهذه المرة يظهر أنَّ الحلبي تلقَّط (كلمة) العلامة الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي رحمه الله -في مقاله المشار إليه- من عالم الانترنت أو وصلته عبر الفايبر أو ... أو... الله أعلم!، ففرح بها الحلبي من غير تأمل فيها ولا فهم!، بل سارع إلى نشرها في منتداه مع تلك الكليمات الفارغات إلا من السخرية والانتقاص والتعالي والتعالم، فإذا بمقاله هذا يحصل على أعلى درجات القبول أي: ((مثبَّت))!، إذن فلننظر هل يستحق مقاله النشر أصلاً فضلاً عن التثبيت؟!



قال علي الحلبي:

((فلا يَزالُ هؤلاء المتعالِمون ذوو البَلاء!! -ومَن وراءهم ممّن يَحسَبون أنهم على شيء(!) من أصنافِ الأدعياء!- يُناقشون فيما سمّيتُه -منذ حينٍ-: (بَدَهيّاتِ مسائلِ العلم) -عند المُدركين من العقلاء-!!

ومِن ذلك: مسألةُ التفريقِ اليقينيِّ الحاسمِ -بما لا توقّف فيه- بين (خبر الثقة)، و(حكم الثقة)!!!

فقد قال ذهبيُّ العصر العلامة الإمام عبدالرحمن بن يحيى المعلِّمي -رحمه الله- في كتابه المبارَك «الأنوار الكاشفة»- لعلّ أنوار علمه تكشفُ جهلَ بعض (!) المتعالِمين-وما أكثرَهم!-:

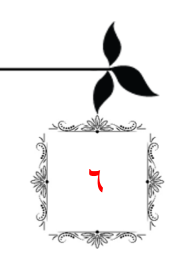
«ومَن تتبَّعَ تَشدُّدَ الأئمّةِ في النقدِ: لَم يَعجبْ مِن كثرةِ مَن جرَّحوه، وأسقطوا حديثَه!، بل يَعجبُ مِن سلامةِ كثيرٍ مِن الرواةِ، وتوثيقِهم لهم -مع ذلك التشدُّد-...».

ويكأنّي أُكرِّرُ -في هذا الصنفِ- العائلِ بالعلم! والمستكبرِ بالجهل! -بعد تَكرارِنا للردِّ والنقضِ على هذه المسائلِ التي شَغّبوا بها -وعليها- بالجهل والتعالُمِ -عشراتِ المرّات!- قولَ الشاعرِ:

لقد أَسْمَعْتَ لو ناديتَ حيّاً *** ولكنْ لا حياةَ لمن تُنادي

ولو ناراً نَفَخْتَ بها أضاءَتْ *** ولكنْ أنتَ تَنْفُخُ في رَمادِ!!!)) انتهى المقال بطوله!.





أقول:

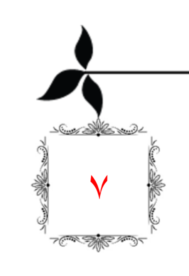
سأترك كليماته الفارغة التي تدل على نفسه المريضة!، وأناقشه في كلمة العلامة المعلمي رحمه الله المنقولة.

قال الشيخ رحمه الله: ((ومَن تَتَبَّعَ تَشدُّدَ الأئمّةِ في النقدِ: لَم يَعجبْ مِن كثرةِ مَن جرحوه وأسقطوا حديثَه، بل يَعجب مِن سلامةِ كثيرٍ مِن الرواةِ وتوثيقِهم لهم مع ذلك التشدُّد)).

ماذا فهم الحلبي من هذا الكلام؟!

فهم هذا العلامة المحدِّث (!) -كما يصفه أتباعه- المؤصِّل (!) -لأنه أصبح ينفي التأصيل العلمي من علم الشيخ ربيع حفظه الله مؤخراً- أنَّ العلامة المعلمي رحمه الله أراد بكلامه هذا بيان حال المتشددين من أئمة النقد، وأنه رحمه الله يعجب من كثرة من جرحوه وأسقطوا حديثه مع كونه سالماً من الجرح مستحقاً للتوثيق!، وبالتالي فأحكام علماء الجرح والتعديل في الرجال لا يجب قبولها؛ لأنَّ الكثير ممن جرحوه سالم من الجرح!، ولعل سبب هذا الفهم المغلوط هو أنَّ الحلبي في مقاله [قبل التعديل!] قد نقل كلمة العلامة المعلمي رحمه الله بلفظ: ((ومَن تَتَبَّعَ تَشدُّدَ الأئمّةِ في النقدِ: لَيَعجبْ مِن كثرةِ مَن جرَّحوه وأسقطوا حديثَه)) كما رأيتُه بنفسي كتبها هكذا في أول تنزيله للمقال!، وهي في المكتبة الشاملة بهذا التصحيف أيضاً!، لكنها في (المطبوع) بما ذكره الحلبي في مقاله [بعد





التعديل]، فالحلبي تدارك مقاله من حيث (اللفظ) وأبقى (المعنى) الذي بناه على ذلك اللفظ المغلوط، فأيُّ إصرار على الغلط بعد هذا يا أولي الألباب؟!

ومما يؤكِّد أنَّ فهم الحلبي معكوس كعقله المنكوس:

أنَّ العلامة المعلمي رحمه الله ذكر من أحوال أئمة النقد ما يدل على حرصهم الشديد في حفظ الأحاديث، وهذا في موضع المدح لا الذم كما فهمه الحلبي!، فقال الشيخ رحمه الله في أول كلامه:

((وكان أهل العلم يشددون في اختيار الرواة أبلغ التشديد.... [وذكر طرفاً من أخبارهم] ثم قال: ومن تتبع كتب التراجم وكتب العلل بان له من جدهم واجتهادهم ما يحير العقول، ... ثم قال: ومَنْ تتبع أخبارهم وأحوالهم لم يعجب من غلبة الصدق على الرواة في تلك القرون؛ بل يعجب من وجود كذَّابين منهم، **ومَنْ تتبع تشدد الأئمة في النقد لم يعجب من كثرة من جرحوه وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لهم مع ذلك التشدد**)).

فالشيخ رحمه الله ذكر التعجب مرتين:

الأول: ((ومَنْ تتبع أخبارهم وأحوالهم لم يعجب من غلبة الصدق على الرواة في تلك القرون؛ بل يعجب من وجود الكذَّابين منهم)).

أي مع تشدد الأئمة في اختيار الرواة أبلغ التشديد؛ فليس العجب من وجود أهل الصدق في زمانهم، لأنه لا خلاص لهم من هذا التشدد إلا بالصدق، وإنما ما يدعو إلى العجب حقاً وجود الكذَّابين من الرواة في هذا الزمان، لأنَّ إذا كان أهل الصدق يخشون من نقد الأئمة، فعجباً لحال الكذبة في ذلك الزمان!.

الثاني: ((ومَنْ تتبع تشدد الأئمة في النقد لم يعجب من كثرة من جرحوه وأسقطوا حديثه، بل يعجب من سلامة كثير من الرواة وتوثيقهم لهم)).

أي أنَّ كثرة المجروحين في ذلك الزمان لا يدعو إلى العجب، لأنه زمان التشدد في اختيار الرواة، وإنما ما يدعو للعجب حقاً أن يسلم الكثير من الرواة من ذلك الجرح؛ بل وحصولهم على توثيق أئمة النقد أولئك مع ذلك التشدد.

فالشيخ رحمه الله يذكر أئمة النقد في موضع الثناء على جهودهم وحرصهم، بينما علي الحلبي يفهم من كلامه الذم؛ والسبب: عقدة "التشدد" التي يفرُّ منها الحلبي وإن كانت في موضع المدح!.

ثم:

إنَّ (التشدد) المذكور في كلام الشيخ رحمه الله ليس المراد به التشدد المقابل للتساهل في تقسيم الحفَّاظ لأئمة النقد وعلماء الجرح والتعديل إلى ثلاث مراتب: (متشدد) و(متساهل) و(معتدل)، وإنما يُراد به بيان تشدد أئمة النقد في حفظ حديث النبي صلى الله عليه وسلم، وأنهم لم يتساهلوا فيه مع جميع الرواة وإن كان من أبناء الصحابة، فهو رحمه الله يتكلَّم عن أئمة النقد كلهم وليس المتشددين





فحسب!، ولهذا قال: ((وتوثيقهم لهم)) أي توثيق أئمة النقد أنفسهم مع تشددهم، وسياق كلامه من أوله إلى آخره يدل على هذا، ولكنَّ الحلبي بين أمرين لا ثالث لهما:

- إما أنه لم يرجع إلى المصدر بنفسه!، وإنما تلقطه من عالم الانترنت!، أو أُرسل إليه عبر الفايبر!.
- وإما أنه رجع إليه بنفسه ولم يفهمه!، والمصيبة أعظم.

وأحلاهما مرٌّ!

قلتُ:

فإذا كان هذا هو مستوى فهم الحلبي، فماذا ننتظر من أعضاء حزبه؟!

وبعدها:

أين البديهيات؟!

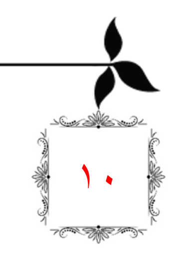
وأين اليقين؟!

أبمثل هذا النقل والفهم المنكوس يثبت اليقين وتعرف البديهيات؟!

الله المستعان!

في أي كتاب يجد القارئ أنَّ العلماء قسَّموا كلام أئمة النقد إلى أخبار يجب قبولها وإلى أحكام لا يجب قبولها؟!





مثال (سبورة وقلم!):

قال الإمام أحمد رحمه الله: عبدالله اختلط في آخر عمره.

وقال الإمام أحمد نفسه رحمه الله: عبدالرحمن قدري.

الأول: خبر

والثاني: حكم

النتيجة:

يجب قبول كلامه الأول؛ لأنه خبر.

لا يجب قبول كلامه الثاني؛ لأنه حكم!

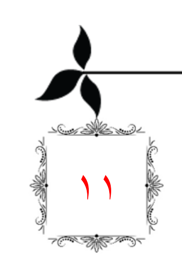
أين نجد مثل هذا الكلام وهذا الفهم يا قوم؟!

إنَّ نقطة الخلاف معكم -لو كنتم تعقلون!- هل كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال هي من قبيل أخبار الثقات التي يجب الأخذ بها أم لا؟! وهل (الجرح المفسَّر) = (جرح الثقة) = (حكم الثقة) يجب قبوله أم لا؟!

فإنْ قلتم: إنَّ الجرح المفسَّر لا يجب قبوله؛ فقد خالفتم العلامة الألباني رحمه الله الذي تتمسَّحون به:

قال الشيخ الألباني رحمه الله في حاشية كتابه [دفاع عن الحديث النبوي ص٢١]: ((قلتُ: ولذلك لا ينبغي أن يغتر أحدٌ بما ذهب إليه ابن سيد الناس في مقدمة كتابه "عيون الأثر" من توثيق الواقدي!؛ فإنه خالف ما عليه المحققون



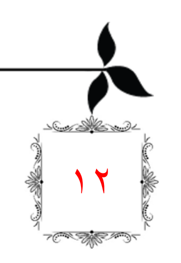


من الأئمة قديمًا وحديثًا، ولمنافاته علم المصطلح على: "وجوب تقديم الجرح المفسر على التعديل"؛ وأي جرح أقوى من الوضع؟، وقد اتهمه به أيضًا الإمام الشافعي الذي يزعم البوطي أنه يقلده، وأبو داود وأبو حاتم، وقال أحمد: كذَّاب)).

بل خالفتم شيخكم الحلبي (القديم!):

قال الحلبي في [شرحه للباعث الحثيث في النوع الثالث والعشرين "معرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل وبيان الجرح والتعديل" شريط رقم "٣٥"] في التعليق على كلام الحافظ ابن كثير: "أما كلام هؤلاء الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يُؤخذ مسلَّمًا من غير ذكر أسباب، وذلك للعلم بمعرفته، واطلاعهم واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح، لا سيما إذا أطبقوا على تضعيف الرجل، أو كونه متروكًا، أو كذابًا أو نحو ذلك. فالمحدث الماهر لا يتخالجه في مثل هذا وقفة في موافقتهم، لصدقهم وأمانتهم ونصحهم".

فقال الحلبي معلِّقًا على كلمة "أو كذَّابًا": ((أقول عندما يقول: كذَّاب؛ هذا جرح مبهم أم مفسَّر؟! هذا جرح مفسَّر، كذاب مفسَّر، هذا جرح مفسَّر إذًا هذه الكلمة لعلها من سبق القلم!، وإلا فإنَّ الكذَّاب لو جاءنا قول بالكذب أو حكم بالكذب من محدث واحد عن راوٍ ولو وثِّق فإنَّ هذا كاف لرده!!، لماذا؟

لأنه مفسَّر!، أما كلمة متروك فمبهمة، متروك لماذا تُرك؟، كلمة ضعيف؛ لماذا ضُعِّف؟ أما كذَّاب، لأنه كذاب، كلمة كذاب نفسها تدل على المعنى الذي ترك بسببه أو ضعف بسببه هذا الرجل)).

وفي [شريط رقم "٣٩"] تعليقًا على عبارة: "وروى ابن الصلاح عن أحمد بن صالح المصري أنه قال: لا يترك الرجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه"، قال الحلبي: ((وهذا كلام في الحقيقة ليس بدقيق!، بمعنى: أننا نرى بعض الكذابين قد ورد توثيق لهم؛ فهل نقول: هذا لا نترك حديثه لأنَّ الجميع لم يجتمعوا على ترك حديثه؟!، نقول: لا، وإنما الحجة في ذلك كله على ماذا؟ على البينة وتفسير الجرح!، فإذا جاءنا جرحٌ مفسر في راوٍ وثقَّه زيد أو عمرو من كبار أئمتنا، فإنَّ الجرح المفسر مقدم على التعديل المبهم!، بل نقول: مقدم على التعديل مطلقًا، لماذا؟ لأنَّ الجارح معه زيادة علم ومعه بينة تزيد على الأصل في الراوي وهو الثقة)).

وإن قلتم: إنَّ كلام علماء الجرح والتعديل في الرجال ليس من قبيل أخبار الثقات، فإليكم هذه النقول:

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في كتابه [إعلام الموقعين ٢/ ٢٥٤-٢٥٥] أثناء رده على شبهات أهل التقليد (الوجه الستون): ((ومن ذلك: التقليد في





قبول الترجمة في الرسالة والتعريف، والتعديل والجرح؛ كل هذا من باب الأخبار؛ التي أمر الله بقبول المخبر بها إذا كان عدلاً صادقاً)).

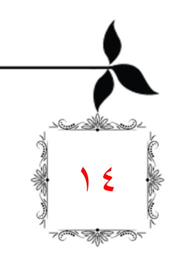
وقال العلامة الصنعاني رحمه الله في كتابه [توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار (٢ / ١١٨-١١٩)]: ((والتزكية والجرح: من باب الأخبار؛ إذ مفاد قوله المزكي: "فلان عدل" أي: آتٍ بالواجبات تارك للمقبحات محافظ المروءة، وقوله جرحاً: "هو فاسق" لشربه الخمر مثلاً، الكل إخبار عدل، يجب قبوله لقيام الأدلة على العمل بخبر العدل، وليس تقليداً له.

كما سلف للمصنف رحمه الله نظيره في قول العدل: "هذا الحديث صحيح"، فإنه قال: إنه خبر عدل، وإنَّ قبوله ليس من التقليد، وإنْ كان ناقض نفسه في محل آخر، وقد قررنا الصحيح من كلاميه.

والحاصل: أنَّ الدليل قد قام على قبول خبر العدل؛ إما عن نفسه بأن يخبر بـ"أنه ابن فلان" أو "أنَّ هذه داره أو جاريته"، فهذا لا كلام في قبول خبره عنه بالضرورة الشرعية، بل يقبل خبر الفاسق بذلك، بل أبلغ من هذا أنه يجب قبول قول الكافر "لا إله إلا الله" ويحقن دمه وماله ونعامله معاملة أهل الإيمان؛ لإخباره بالتوحيد وإن كان معتقداً لخلافه في نفس الأمر كالمنافق.

وإن كان خبره عن غيره كروايته للأخبار قُبِلَ أيضاً، وإن كان عن صفة غيره بأنه "عدل" أو "فاسق" قبل أيضاً، إذ الكل خبر عدل، وقبول خبره ليس





تقليداً له، بل لما قام عليه من الدليل في قبول خبره، هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم، ولنا فيه بحث أشرنا إليه في أوائل حاشية ضوء النهار)).

قلتُ:

قوله رحمه الله: ((هذا تقرير كلام أهل الأصول وغيرهم)).

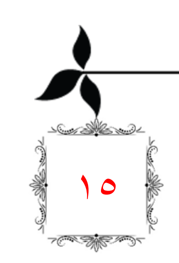
فأين صاحب العلم المؤصَّل؟!!

وإليكم الصفعة الأخيرة في وجه هذا المميع الجاهل:

قال العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي رحمه الله تعالى في كتابه [الاستبصار في نقد الأخبار ص٣٨]: ((الأقرب: أنَّ تزكية الشاهد شهادة، وأما تزكية المخبر: فإنْ كانت ممن جاوره أو صحبه مدة فالظاهر أنها خبر، وإنْ كانت ممن تأخر عليه كتعديل الإمام أحمد لبعض التابعين فقد يقال: إنها حكم؛ لأنَّ أئمة هذا الفن في معنى المنصوبين من الشارع أو من جماعة الأمة لبيان أحوال الرواة ورواياتهم، وقد يقال: إنها فتوى؛ لأنها خبر عما أدى إليه النظر والاجتهاد؛ وهو إنْ لم يكن حكماً شرعياً فتبنى عليه أحكام شرعية كما لا يخفى، والأقرب: أنها خبر أيضاً)).

فهذا هو العلامة المعلمي رحمه الله يرى أنَّ كلام أئمة النقد من قبيل الخبر؛ فأين دعوى الحلبي منه؟!





نعم؛ قد ذكر العلامة المعلمي رحمه الله -بعدها- أنَّ (من لم يدرك الرواة من أئمة النقد ولم يعاصرهم) لا يعتمد في كتبه على المنقول فقط ولا يبني حكمه بمجرد النقل، وإنما إن وجد نقلاً عن المتقدمين ذكره، وإن لم يجد في الراوي من تكلَّم فيه من أئمة النقد المتقدمين، اجتهد في معرفة حكمه، وغالباً ما يقتصر هؤلاء المتأخرون في مثل هذه الحالة على قولهم (ثقة) أو (ضعيف)، وقد يكون هناك نقل يوافق هذا الحكم أو يخالفه، ثم ذكر رحمه الله طرق اجتهاد المتأخرين في مثل هذه الحالة، ومن تأمَّل فيها وجدها لا تخرج عن الخبر والنقل والرواية.

تنبيه/

يظهر أنَّ الحلبي -قبل تعديل مقاله!- كان يراه نقلاً قوياً في تأييد مسألة التفريق بين خبر الثقة وحكم الثقة!، فلما رأى أنَّ المنقول مصحَّف، أو رأى أنَّ مقاله لا يدل على مطلوبه بأدنى أنواع الدلالة، أردف مقاله بتعليق ذكر فيه كلاماً للعلامة المعلمي رحمه الله يدل على أنَّ علماء الجرح والتعديل قد يختلفون في الحكم على بعض الرواة من جهة التوثيق والتضعيف أو في مراتبهم، وهكذا يسلك حزبه العنيد الطريقة نفسها!، فيزعمون أنَّ اختلاف العلماء في الرجال يدل على عدم لزوم الأخذ بأحكامهم، وهذا جهل فاضح، فالاختلاف في الرواة له أسباب كثيرة، مدارها على النقل والخبر والرواية، فهي أخبار، فيستفرغ من

يجيء بعدهم وسعه في معرفة الحكم، وهذا هو معنى الاجتهاد هنا، ولا مدخل للرأي والاستنباط فيه.

قال العلامة الصنعاني رحمه الله في [إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص١٠٨-١١٥]: ((فصل: في سبب اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل؛ أما ما أشار إليه السائل دامت إفادته من أنه قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث؛ فيُضعِّف هذا حديثاً، وهذا يصحِّحه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح وآخر يُعدِّله؛ فهذا مما يشعر بأنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء؟!

فجوابه: أنَّ الأمر كذلك؛ أي: أنه قد تختلف أقوالهم، فإنه قال مالك في ابن إسحاق: "إنه دجال من الدجاجلة"، وقال فيه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"، وشعبة إمام لا كلام في ذلك، وإمامة مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان؛ فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث.

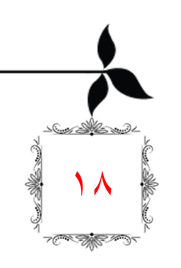
ويتفرع على هذا الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق وفي ضعفه؛ فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحح حديثاً يكون من رواية ابن إسحاق قائلاً قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة بأنَّ ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن اسحاق القدح الذي ليس وراءه ورواء ويرى حديثاً من رواية ابن إسحاق فيضعِّف الحديث لذلك قائلاً قد روى لي إمام وهو مالك بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي فلساً فيجب رد خبر فيه ابن إسحاق.

فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحَّح أو ضعَّف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عمل بالرواية، وكل من المصحِّح والمضعِّف مجتهد عامل برواية عدل، فعرفتَ: أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي!، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد.

نعم وقد يأتي من له فحولة ونقادة ودراية بحقائق الأمور وحسن وسعة اطلاع على كلام الأئمة فإنه يرجع إلى الترجيح بين التعديل والتجريح؛ فينظر في مثل هذه المسألة إلى كلام الجارح ومخرجه... إلى أن قال: وإذا عرفتَ هذا؛ فهذا الترجيح لا يخرج عما ذكرناه عن كونه من باب قبول أخبار العدول، بل هو منه، إنما لما تعارض الخبران عندنا في حال هذا الراوي تتبعنا حقائق الخبرين ومحل صدورهما والباعث على التكلم بهما، فظهر الاعتماد على أحدهما دون الآخر، فهو من باب قبول الأخبار، فهكذا يلزم الناظر البحث عن حقائق الأحوال وعن





الباعث عن صدورها من أفواه الرجال، فإنه يكون كلامه بعد ذلك أقوم قيلاً وأحسن دليلاً وأوفق نظراً وأجل قدراً.

فمن عمل برواية التعديل والتزكية، ومن عمل برواية القدح والتجريح وإنْ كان الكل قابلين لأخبار العدول عاملين بما يجب عليهم من قبول خبر المنقول، فالكل مجتهدون، ولكن تخالفت الآثار وتفاوتت الأنظار، ومن هنا ونحوه وقع اختلاف المجتهدين في عدة مسائل من أمهات الدين، والكل مأجورون بالنص الثابت، منهم من له أجر ومنهم من له أجران.

ومن هنا؛ علمتَ أنَّ اختلاف الأئمة في تصحيح خبر من إمام وتضعيفه من إمام آخر ناشئ عما تلقوه من أخبار العدول عن الرواة؛ فهذا الإمام لم يبلغه عن الرواة هذا الخبر الذي حكم بصحته إلا العدالة والضبط فصحح أخبارهم، ولهذا تجد من يتعقب بعض الأحاديث التي صححها إمام بقوله: كيف تصححه وفيه فلان كذاب؟ ونحو هذا، ومعلوم أنَّ مَنْ صحح هذا الحديث لم يبلغه أنَّ في رجاله كذاباً، وهذا الإمام بلغه من أحوال رواة ذلك الخبر أو بعضهم عدم العدالة وسوء الحفظ أو انقطاع الخبر أو شذوذه حكم عليه بعدم الصحة، وهذا معروف من جبلة العباد وطبائعهم، فمن الناس مَنْ يغلب عليه حسن الظن في الناس وتلقي أقوالهم بالصدق، ومن الناس مَنْ له نباهة وفطنة وطول خبرة لأحوال الناس فلا يكتفي بالظاهر؛ بل يفتش عن الحقائق فيقع على الحق والصواب)).



وقال رحمه الله [المصدر السابق]: ((إذا عرفتَ ما قررناه؛ فاعلم أنه لا مانع لمن وجد في هذه الأعصار حديثاً لم يسبق عليه كلام إمام من الأئمة بتصحيح ولا غيره، فتتبع كلام أئمة الرجال في أحوال رواته، حتى حصل له من كلامهم ثقة روايته أو عدمها، فجزم بأيهما على الحديث، كما جزم من قبله من أئمة التصحيح والتضعيف من مثل البخاري وغيره، ومستنده في ذلك مستند من قبله كما أوضحناه، غاية الفرق أنه كثر الوسائط في حقه لتأخر عصره فكانوا أكثر من الوسائط في حق من تقدمه لقرب عصرهم، وهذا موجب لمشقة البحث عليه؛ لكثرة الرواة الذين يبحث عن أحوالهم، ولكن ربما كان ثوابهم أكثر لزيادة مشقة البحث)).

والحمد لله على توفيقه.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر